استشهاد المبرّد بالقراءات وتوجيهه لها في الجزئين الأولين من كتابه (المقتضب)

د. محمد أبو القاسم حسن عباس
أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف وعميد الكلية

مقدّمة:

حمدا لله وصلاةً وسلاماً علي رسوله وبعد؛ فقد كان أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد الأزدي (ت ٢٨٥هـ) من أعلام لغة القرآن وعلمائها، فهو علم مدرسة البصرة الأكبر في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري، وكتابه (المقتضب) ثاني كتاب في النحو العربي بعد كتاب سيبويه، وصف باحتوائه علم مدرسة البصرة، ولا يكاد كتاب لاحق له في النحو أو التفسير أو توجيه القراءات يخلو من أخذ منه أو إشارة إليه.

وقد عني المبرّد بالقرآن وقراءاته في دراسته النحوية، فزادت شواهد القرآن والقراءات في كتابه (المقتضب) عن خمسمائة، **وهو ما دفعني لإعادة قراءة تراث المبرّد**، وخدمة هذا العِلم الذي أعشقه- النّحو-، وأحبّ ارتباطه الوثيق بعقيدتي، ومن هنا فكرت في هذا البحث (**استشهاد المبرّد بالقراءات وتوجيهه لها في الجزأين الأوّلين من كتابه (المقتضب)**). وهو موضوع تنبع **أهميته** من ارتباطه بأمر خطير هو اتّهام بعض المعاصرين للنّحاة بترك القرآن والطعن في قراءاته.

يتمثل **سؤال البحث الرئيس ومشكلته** في تقويم المآخذ على المبرّد في تعامله مع القراءات، وما أثّر به هذا التعامل منه ومن علماء البصرة عامّة في النحو، لأحقّق ذلك عبر **أهداف، هي**: استقراء القراءات الواردة في جزأي المقتضب الأوّلين ببيانها وتوضيحها، وتقويم تقديره للقرآن وقراءاته في الاحتجاج النّحويّ والتقعيد، واختبار دعوى إبعاده القراءات عن الدرس النّحويّ ومهاجمتها. وألتمس لذلك **منهجاً وصفياً** تقويمياً؛ أحدّد فيه الموضوع النّحوي، والقراءة الواردة فيه وفق تعبير المبرّد، وما قاله القرّاء عن وجوه أدائها، مستدعياً ما أثير حولها من قدماء ومحدثين، وما انتهت إليه القواعد في المسألة، ومدى التزام القاعدة بتوجيه القراءة أو بناء القاعدة عليها. **وتيسيراً للعرض** أقدّم مسائل الأفعال تليها مسائل الأسماء في مبحثين بعد تمهيد عن المبرّد وكتابه وما أخذ عليه في القراءات وعلى

قومه مما يشمله، وألحق المبحثين بخاتمة فيها تقويم لما انتهى إليه البحث. ولا أنشغل بكثرة كلام منّي بين نصّ المبرّد وما يرد عن مسألته، بل أختصر العبارة لأقصى ما يمكنني، لأنظر للجدل في المسألة وأحكم للمبرّد أو عليه بإنصاف، إلا أن بعض المسائل قد يطول فيها النظر لحاجة البيان والإيضاح للفكرة، ولحدّة الخلاف بما يستدعي تعدد المتداخلين.

راجعت قبل بدء الكتابة بحثاً لمحمد إبراهيم عبادة عن (الشّواهد القرآنية في كتاب سيبويه) أصدره في كتاب عن مكتبة الآداب بمصر عام ٢٠٠٢م، وفكّرت أولاً أن يكون البحث في الشّواهد القرآنية ويعرض خلالها للقراءات كمنهجه، لكنّي وجدته سيطول ويخرج عن مبتغاي، ونظرت في دراسة الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة عن المبرّد في صدر تحقيقه للمقتضب فوجدت فيها ما ذكره في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن) من هجوم على المبرّد، فكان مع ما تجده في التمهيد عن عبد العال سالم مكرم وأحمد مكي الأنصاري وأحمد عبد الستّار الجواري من معزّزات أسئلة البحث، **التي ساقتني لكتب في التفسير والقراءات والنحو وأصوله** -تفضّل في حواشي البحث- أخرجتِ المكتوب، الذي أسأل الله أن يتقبله ويبارك فيه فينفع بقليله ببركته، وأدعوك قارئه أن تهديني عيبه، ولك تقديري وشكري.

تمهيد

المبرّد وكتابه (المقتضب)

أولاً: التعريف بالمبرّد:

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثّمالي - نسبة إلى ثمالة بن سلمة بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث-المبرّد، وحكى السيرافيّ قصة حوار بينه وبين أبي عثمان المازنيّ تحدث فيه المبرّد عن مجنون شكّك في نسبه. ولد في البصرة سنة عشر ومئتين، وعاش فيها ثم انتقل إلى بغداد فكان إمام العربية وإليه انتهى علمها بعد طبقة الجَرْمي والمازني إلى أن توفي سنة خمس وثمانين ومئتين. شهد له معاصروه شهادات له بكثرة الحفظ والفصاحة وغزارة العلم باللغة وبالقرآن[1]، وكان يعرف ذلك في نفسه ؛ قال معاصره إسماعيل بن إسحاق:" ما رأى المبرّد مثل نفسه"[2]، وقال الزبيديّ:"يقول سهل بن أبي سهل البهري وإبراهيم بن محمد المسمعي: رأينا محمد بن يزيد المبرّد وهو حدث السن، متصدرا في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه (كتاب سيبويه) وأبو عثمان في تلك الحلقة كأحد من فيها"[3] . ومع ذلك وصف بالبخل ، وأنه كان يقول:" ما وَضعتُ بحذاء الدرهم شيئاً قطُّ إلا رجح الدرهم في نفسي عليه"، وكان يطلب جعلاً على تعليم (الكتاب)[4].

وقد اختلف في سبب تلقيبه بالمبرّد، وفتح الراء وكسرها من اسمه، فقد أورد الأنباريّ أن المبرّد حكى عن دخوله على أبي حاتم السجستاني، مختبئاً من صاحب الشرطة

---

(1) أبوسعيد السيرافي : أخبار النحويين البصريين (تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي)، دار الجيل ،بيروت، ط١ ،٢٠٠٤م ، ص١٢٩-١٣٦.

(2) نفسه : ص١٣٣.

(3) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعارف ، مصر،ط٣ ،١٩٨٤م ، ص ١٠١.

(4) نفسه : ص١٠٧.

الذي طلبه للمنادمة، فدخل غلاف مزملة يبرد فيها الماء، وبعد ذهاب رسل صاحب الشرطة ناداه أبو -حاتم: المبرَّد المبرَّد، فأخذه الناس[1] .ونقل ياقوت أنّه لقب بالمبرِّد لأنه لما صنف المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني : قم فأنت المبرِّد بكسر الراء، أي المثبِّت للحقّ[2]. وأسند الأنباري لابن السراج قوله : " كان بين المبرّد وثعلب ما يكون بين المعاصرين من المنافرة" . وللزجّاج:" لما قدم المبرّد بغداد جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته، فلما باحثته أَلْجَمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فاستيقنت فضله، واسترجحت عقله، وأخذت في ملازمتـه "[3]. وكان المبرّد يحب الاجتماع بأبي العباس ثعلب للمناظرة، وثعلب يكره ذلك، وقد سئل أبو عبد الله الدينوري خَتَنُ ثعلب: لِمَ يأبى ثعلب الاجتماع بالمبرّد ؟ فقال : لأن المبرّد حسن العبارة، حلو الإشارة، فصيح اللسان، ظاهر البيان، وثعلب مذهبه مذهب المعلّمين، فإذا اجتمعا في محفل حكم للمبرَّد على الظاهر إلى أن يعرف بالباطن " ،وقال بأن المبرد قرأ (الكتاب) على العلماء ، وقرأه ثعلب على نفسه[4]، ومع ذلك فقد وصف المبرد ثعلب بأنه أعلم الكوفيين[5].وأما مؤلفاته فأشهرها الكامل في اللغة والأدب، والمقتضب في النحو، والروضة، والمذكر والمؤنث، ونسب قحطان وعدنان .

---

(1)الأنباري نزهة الألباء في طبقات الأدباء (تحقيق إبراهيم السامرائي)، مكتبة المنار ، الأردن –الزرقاء، ط٣ ، ١٩٨٥م ، ص ١٧٠.

(2)ياقوت الحموي : معجم الأدباء (تحقيق إحسان عباس) ، دار الفكر ، بيروت ، ١١٨/١٩.

(3) الأنباريّ : نزهة الألباء، ص١٧١.

(4) الزبيدي : طبقات النحويين واللغويين ، ص ١٤٢ -١٤٣.

(5) الأنباري : نزهة الألباء ، ص١٧٤.

ثانياً : كتاب المقتضب:

جاء كتاب المبرّد لاحقاً لكتاب سيبويه وليس بينهما كتاب في أبواب النحو والصرف، وقد تميّز المقتضب باختصار عنواناته ووضوحها عن كتاب سيبويه، وبتقدّم غالب أبواب الصرف في أوله على العكس من (الكتاب). وقد وصفه عضيمة في مقدمة تحقيقه للمقتضب بالجرأة في ردّ الروايات، وذكره اصطلاحات تخالف قومه، نحو: تسمية الحال مفعولاً فيها ، والتوكيد المعنويّ نعتاً ، والنهي نفياً، والحرف المتحرك بالحيّ، وحذف جواب الشرط بحذف الخبر[1]. ومع ذلك ظلّ المقتضب محدوداً إلى جانب الكتاب، لأنه كان يدور في الإطار العام للكتاب وأسسه المنهجية وأصوله، ولم يمنعه هذا من مخالفة سيبويه حتى كتب اللاحقون في الانتصار لسيبويه من المبرد. وقد طبع (المقتضب) بمصر بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ثم بلبنان بتحقيق حسن حمد.

ثالثاً: المبرد والقراءات واتّهام بعض المعاصرين بطعنه فيها :

قال ابن مجاهد: "ما رأيت أحسن جواباً من المبرّد في معاني القرآن"[2]، وقيل في أنّ سبب حمل المبرّد من البصرة إلى دار الخلافة خلاف في قراءة قوله تعالى: " وما يُشْعِرِكُمْ أنها إذا جاءت لا يؤمنون "، وقد استشهد المبرد بالقرآن وقراءاته كثيرًا في كتابه، إذ ورد في الجزأين الأولين ٢٢٩ شاهداً قرآنياً، و٢٥٧ شاهداً شعرياً[3] بنسبة متقاربة، أما شواهد القراءات فقد

(1) المبرد : المقتضب (مقدمة محمد عبد الخالق عضيمة للتحقيق)، ص١٢٥ من الجزء الأول.

(2) أبو سعيد السيرافي : أخبار النحويين البصريين ، ص١٣٣.

(3) هذا بعد الاجتهاد في حصر الشواهد دون احتساب المكرر منها ، وفي فهرس عضيمة الذي اعتمد مقطع الاستشهاد لا الآية بلغت الشواهد القرآنية ٣٢٤ شاهداً. (انظر فهرس الآيات القرآنية في تحقيق عضيمة للمقتضب ٤/ ٢٢٩ – ٢٤٥).

بلغت ثلاثين شاهداً، منها تسعة عشر في الأفعال وأحد عشر في الأسماء. وهذا التقسيم لأسماء وأفعال لم يبنَ على ترتيب المبرد للمقتضب، بل لتيسير التحليل النحوي للقراءات المعروضة بتصنيف سهل تسير عليه مجموعة من كتب النحو، وقد اخترته لأوزّع عليه مسائل القراءات التي أشرت إليها في إحدى عشرة مسألة في الأفعال وتسعٍ في الأسماء[1]، لأستخرج منها منهجه في التعامل مع القراءات وتوجيهها.

ومن المهم الوقوف على ما اتُّهم به من مخالفة القراءات، يمثله قول عضيمة وهو يبتدر الحديث عن المبرّد والقراءات:"هذه الجملة الآثمة استفتح بابها وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدّمون"[2]، وعدّد له مواضع للمخالفة، منها: منع إدغام الراء في اللام تبعا لسيبويه ، ووصف إسكان لام الأمر بعد (ثمّ) باللّحن، وإضافة ثلاثمائة لسنين في الكهف ، وتغليط (معائش)[3]. وتبعه في الحملة على النحاة – لا سيّما نحاة البصرة – أحمد مكي الأنصاري الذي يحمل على النحاة – وهو منهم – حملة شديدة في كتبه وبحوثه المنشورة ويجمعهم مع الملاحدة والمستشرقين، وأورد هجوماً من الحريري وأبي حيان على المبرّد يتّهمه بأنّه يجوِّز القراءة بالرأي[4].ومن الآخذين على المبرّد والنحاة البصريين أحمد عبد الستار الجواري الذي اتهم

(1) قدّمت الأفعال على الأسماء لأنها أكثر مسائل في القسم المدروس ، كما أن المآخذ على المبرد فيها كانت أظهر ، ولورود أقوال فيها تختصر بعض ما يمكن أن يقال في الأسماء.

(2) المبرد : المقتضب (مقدمة محمد عبد الخالق عضيمة للتحقيق)، ص١١٩ من الجزء الأول.

(3) المبرد : المقتضب (السابق) :١١٩ –١٢١.ترد هذه المسائل في هذا البحث بالأرقام (١١، ١٠، ١٣، ١٢). وقد ذكر عضيمة أربع مسائل أخرى منها مسألتان في الجزء الأخير من (المقتضب)، وأخريان من خارجه.

(4) أحمد مكي الأنصاري : نظرية النحو القرآني ، دار القبلة ، مكة المكرمة ، ط١ ، ١٤٠٥هـ ، ص٤٣ ، ١٢٦.

النحاة بقصور الفهم وضيق الأفق[1]، لأنهم في رأيه تركوا الأخذ عن القرآن:"فتنكبوا سبل القصد، واعتمدوا في وضع قواعد النحو على ما بلغهم من كلام العرب شعره ورجزه ومثله؛ أو آثروا جانب المنطق، فتصوروا القاعدة النحوية قبل استقراء المادة اللغوية"[2]؛ في كلام يناقض أوله آخره وإن استخدم (أو) في موضع لا يحتمل التخيير، فإما إنهم استقرأوا أو تحكّموا . وردّد الجواريّ في مواضع من كتابه (نحو القرآن) جانباً من دعوة ابن مضاء لاطِّراح العامل وترك التعليل والتقدير، وسبقهم عبد العال سالم مكرم في قوله عن البصريين:"ومن الأخطاء البصرية التي لا تغتفر إبعادهم القراءات عن مجال الدراسة النحوية"[3].

وقبل نظر ما ورد في (المقتضب) من شواهد القراءات وعرضها على ما ذكره متهمو المبرّد أورد كلمة لمحمد عبد الفتاح الخطيب الأستاذ بالأزهر الشريف بمصر ، قال فيها:" تتسم الحملة على النحويين في شأن القراءات بسماتٍ:

أ. عدم الوقوف على حقيقة الفكر النحوي في تعامله مع القراءات على مستوى المنهج وعلى مستوى التنظير.

ب. التعميم وعدم التثبُّت في نقل النّصوص وفهمها، والتقليد في نقل أقوال المخالفين للنحاة الناقدين دون تمحيص أو تحقيق"[4].

وكلمة أخرى مما قيل من المعاصرين عن منهج المبرد في الاستشهاد بالقراءات الشاذّة ،

(1) أحمد عبد الستار الجواري : نحو القرآن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، د.ط ، ١٣٩٤هـ ١٩٨٤م، ص١٠٢.

(2) نفسه: ص٧.

(3) عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النّحوية، المكتبة الأزهرية ، مصر، ط٢، ٢٠٠٦م ، ص١٠٠.

(4)محمد عبد الفتاح الخطيب: ضوابط الفكر النحو ، دار البصائر ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦م ، ص٢٩٥ -٢٩٦.

قال فيها باحث معاصر:"ذكر المبرّد في كتابه (المقتضب) عدداً كبيراً من القراءات القرآنية الشاذّة، وأمكن تصنيفها إلى:

١/ الاستشهاد بالقراءات الشاذّة وتوجيهها: (ذكر ٢٤ موضعاً ورد فيها ذلك).

٢/ استحسان قراءة الجمهور على القراءة الشاذّة :(وذكر أربعة مواضع ورد فيها ذلك).

٣/ استحسان القراءة الشاذّة : (وذكر ثلاثة مواضع ورد فيها ذلك).

٤/ استحسان الوجهين :(وذكر أربعة مواضع).

٥/ تخطئة القارئ والقراءة:(وذكر ثلاثة مواضع ورد فيها ذلك)."[1]

ومع اختصاره الشديد، وعدم تحليله للمواضع التي خرج منها بهذه لنتائج - أثبت احتجاج المبرد بالقراءات، وأنَّ توقُّفه فيها لم يصل عُشر ما أورده.

المبحث الأول

الأفعال

١/ النصب بإذن بعد الواو أو الفاء :

استشهد المبرد لجواز النصب بإذن بعد الواو أو الفاء من قوله تعالى:﴿ وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[2] بقراءة " *وإذاً لا يَلبَثُوا*" وهي قراءة شاذة لأبيّ بن كعب[1]، قال:"الفعل

(1) محمد السيّد أحمد عزوز : موقف اللغويين من القراءات الشاذّة، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ ١٠٠١م، ص٦٧-٦٩.

(2) سورة الإسراء : الآية (٧٦). (نص الآية برسم المصحف على رواية حفص عن عاصم، وكذا كل النصوص القرآنية التالية برسم المصحف، وتوضح القراءات الأخرى بكتابة مضبوطة بخطٍّ مائل).

فيها منصوب ،بإذن ، والتقدير -والله أعلم- الاتّصال بإذن؛ وإن رفع فعلى أن الثاني محمول على الأول ، كما قال الله عزّ وجلّ:﴿ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴾[٢]أي فهم إذن كذلك "[٣]. وآية النساء التي أوردها مثالاً للرفع أوردها عضيمة بقراءة ابن مسعود منصوبة ، وأورد قبله سيبويه:"وبلغنا أنّ هذا الحرف في بعض المصاحف:"وإذن لا يلبثوا خلفك إلاّ قليلاً "[٤].

وقد اكتفي المبرد بالقراءة هنا حجةً في المسألة، ولم يأتِ بشعر أو غيره، بل جاء بآية أخرى وردت بالقراءتين. وقد أورد الأخفش قبله في المسألة قراءة لابن مسعود في الأحزاب:"*وإذاً لا تمتّعوا*"[٥]من قوله تعالى:﴿ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾[٦]. وجعل احتجاجه بالقراءة مؤكدًا جواز الجزم والنصب

---

(1) انظر ابن خالويه: مختصر في شواذّ القراءات (بتحقيق برجشتراسر)، مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ط، د.ت،ص٨٠، ومحمود أحمد الصغير: القراءات الشاذّة وتوجيها النحوي، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط١ ،١٩٩٩م ،ص١١٤ ،٤٦٧ ، ومحمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن، دار الحديث، القاهرة ،ط١ ،٢٠٠٤م،١/ ١٣٨، ووردت في غيرها. ونسبها المبرد هنا لابن مسعود وتبعه السيرافي في شرحه الكتاب. وفي الآية قراءة ثالثة للحسن لا تغيّر في القاعدة.

(2) سورة النساء : الآية (٥٣).

(3) المبرد: المقتضب (بتحقيق حسن حمد) دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ١/ ٣١٠.(وكلّ المسائل منه إلا أن أصرّح بتحقيق عضيمة).

(4) سيبويه :الكتاب (بتحقيق عبد السلام محمد هارون) ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ،د.ت ، ١/ ٩٥. ونقل عنه ابن مالك في التسهيل (بتحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي) هجر للطباعة والنشر والإعلان ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٩م ، ٤/ ٢١.

(5) الأخفش الأوسط: معاني القرآن (بتحقيق د.عبد الأمير محمد أمين الورد)عالم الكتب ، بيروت ،ط١، ١/ ٢٧٣.

(6) سورة الأحزاب: الآية (١٦).

والرفع في الفعل أُكرم في جملة (إن تأتني آتك وإذن أُكرمك)[1].

٢/ مسألة (كن فيكون) :

بعد ذكر المبرد للفاء وما ينتصب بعدها وما يكون مرفوعا استهلّ باباً صدَّره بـ: (مسائل هذا الباب وما يكون فيه معطوفاً أو مبتدأ أو مرفوعا وما لا يجوز فيه إلا النصب إلا أن يضطرّ شاعر)، قال فيه: "وأما قوله عز وجل: ﴿ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[2] النصب ها هنا محال لأنه لم يجعل فيكون جوابا، هذا خلاف المعنى، لأن ليس ها هنا شرط، إنما المعنى: فأنه يقول له كن فيكون وكن حكاية. وأما قوله عزّ وجلّ:﴿ إِنَّمَا قَوۡلُنَا لِشَيۡءٍ إِذَآ أَرَدۡنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[3] فالنصب والرفع"[4]. وشاركه ابن مجاهد الرأي بقوله:"واختلفوا في قوله (كن فيكون) في نصب النون وضمها فقرأ ابن عامر وحده (كنْ فيكونَ) بنصب النون قال أبو بكر وهو غلط وقرأ الباقون (فيكونُ) رفعا"[5]. وابن عامر روى نصب (يكون) في جميع القرآن[6]إلا في ثلاثة مواضع: موضعين في آل عمران:﴿ أَنِّيٓ أَخۡلُقُ لَكُم مِّنَ ٱلطِّينِ كَهَيۡـَٔةِ ٱلطَّيۡرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيۡرَۢا بِإِذۡنِ ٱللَّهِ ﴾،﴿ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾، والثالث في الأنعام ﴿ وَيَوۡمَ

(1) المبرد : المقتضب (بتحقيق حسن حمد) ،١/ ٣٠٩.

(2) سورة البقرة : الآية (١١٧) ، سورة آل عمران :الأية (٤٧) ، سورة مريم : الآية (٣٥) ، سورة غافر : الآية (٦٨).

(3) سورة النحل : الآية (٤٠).

(4) المبرد : المقتضب ١/ ٣١٥.

(5) ابن مجاهد : السبعة في القراءات(تحقيق شوقي ضيف) ، دار المعارف، مصر، ط، ص١٦٩.

(6) وردت بعد الفاء في عشرة مواضع: البقرة (١١٧)، آل عمران(٤٧ ، ٤٩ ،٥٩) ، الأنعام (٧٣)، النحل (٤٠) ، مريم (٣٥)، الفرقان (٧)، يس (٨٢)، غافر(٦٨).

يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ﴾[1] بالرفع، جاء منها على القياس النحويّ موضعان قرأهما معه بالنصب الكسائيّ هما:آية النحل التي ذكرها المبرد، وآخر يس[2]. وقد جاء في (الكتاب):"واعلم أن الفاء لا تضمر فيها أن في الواجب ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرفع، ....، وقال عزّ وجلّ: ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾[3] فارتفعت لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالا: لا تكفر فيتعلّمون ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره ولكنه على كفروا فيتعلّمون. ومثله: " كُن فَيَكُونُ" كأنّه قال: إنما أمرنا ذاك فيكون."[4].ومع صراحة عبارة المبرّد بوصف القراءة بالغلط لم تكن من المواضع التي أوردها من عددوا له أقوالا وصفوه بها بالطعن في القراءات. بل نجد محمد عبد الخالق عضيمة حين ذكر مواضع "كُن فَيَكُونُ"في القرآن أورد تضعيف (الأنباري) لقراءة النصب، وحمل (الرضي) القراءة على اللفظ تشبيهاً بجواب الأمر، واحتجاج أبي حيان بذلك أيضاً لأنه "لا يصح أن يكون جواباً لأمر حقيقيّ"، وأبو حيان ممن يحملون على النحاة حين يصفون قراءة بمخالفة القياس، ولم يعلق عضيمة على شيء مما أورده في المسألة[5].

ووافق ما ذهب إليه المبرّد كثير من المتقدمين والمتأخرين، كالأزهري في معاني

---

(1) سورة آل عمران : الآيتان (٤٩)،(٥٩) . سورة الأنعام : الآية (٧٣).

(2) ابن مجاهد : السبعة، ص ١٦٩.

(3) سورة البقرة : الآية (١٠٢). من قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾

(4) سيبويه : الكتاب : ٣/ ٣٩.

(5)محمد عبد الخالق عضيمة : دراسات لأسلوب القرآن ، ٢/ ٢٢٤-٢٢٥ ، وهو الناقل كلام أبي حيان.

القراءات، والفارسيّ في الحجة ، والأنباري في غريب إعراب القرآن ، والعكبري في إملاء ما من به الرَّحمن، والصَّبَّان في الحاشية وغيرهم[1]،ومع أنَّ الفارسيّ بدأ بأنَّ ممَّا يمكن أن يقام حجَّة على قراءة النصب حملها على اللفظ لا المعنى، ومثّل لمخالفة اللّفظ المعنى أحياناً بقولهم: ما أنت وزيداً؟ بمعنى: لمَ تؤذيه؟، إلا أنه رجع وضعّف هذا التوجيه ، ورأى أنّ القول لا يكون في الآية على الخطاب لأنّ المنتفي ليس بكائن، فلا يخاطب كما لا يؤمر، فإذا حول الأمر جزاء كان الفعل والفاعل في الشَّرط إياهما في الجزاء، وقال:" وهذا كلام في قلة الفائدة على ما تراه، وإذا كان الأمر على هذا لم يكن ما روي عنه من نصبه (فيكون) متجهاً"[2]، وعبّر الصّبّان في المعنى نفسه بقوله في الآية:"إنما لم يجعل منصوباً في جواب (كن) لأنه ليس هناك قول (كن) حقيقة بل هي كناية عن تعلق القدرة تنجيزاً بوجود الشيء"[3]. ومن التعليلات اللطيفة لجواز النصب في هذا الموضع ما أورده عباس حسن من نصب المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بحصر بإنما، نحو: إنما أنت العالم فتفيدَ : يجوز نصب المضارع (تفيد) على اعتبار الفاء سببية ، وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية، وعلق في هامش الصفحة : يذكر النحاة لهذه الحالة مثالاً هو قوله تعالى:"وإذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون" في قراءة من نصب: يكون، باعتبار الحصر منزلا منزلة الطلب تأويلاً ." وفي هذا تخريج مناسب لقراءة ابن عامر، إلا أن عباس حسن لم يدلّنا على شواهد مما يحتجّ به من كلام العرب، أو قاعدة نصَّ عليها السابقون

(1) انظر : الأزهري : معاني القراءات ، الفارسيّ: الحجة ، مكي القيسي : مشكل إعراب القراءات ، ابن هشام : مغني اللبيب .

(2) الفارسي: الحجة : ٢/ ١٦٠.

(3) الصبان : -حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٣/ ٤٤٦.

(4) عباس حسن : النحو الوافي :٤/ ٣٧٣.

يبنَى عليها، ولعلّه جعل الآية نفسها شاهداً ، وقراءة ابن عامر سبعية يحتجُّ بها إجماعا"[1] ولا يمكن حمل القرآن على الاضطرار الذي في نحو :

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا[2]

مع وجود آراء معاصرة برز بعضها مشككاً في حجيّة القراءات[3] بما لا يمكن التسليم به جملة، لكنه أمر يدعونا لمزيد بحث ودراسة حين ينفرد راوٍ أو قارئ بما يخالف القياس ومعهود العرب الذين نزل القرآن بلسانهم.

٣/ نصب المضارع المعطوف على الجواب بالفاء :

قال المبرد في المسألة:" فإن قلت : (من يأتني آته فأكرمه) كان الجزم الوجه، والرفع جائز على القطع، على قولك (فأنا أكرمُه)، ويجوز النصب وإن كان قبيحا؛ لأن الأول ليس بواجب إلا بوقوع غيره. وقد قرئ هذا الحرف على ثلاثة أضرب:﴿ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ﴾[4] وينشد هذا البيت رفعا ونصبا ، لأن الجزم يكسر الشعر ، وإن كان الوجه وهو قول الأعشى:

---

(1) محمد أبو القاسم حسن : الاحتجاج للقراءات ، مطبعة برنتك ، الخرطوم ، ط١ ، ٢٠١٢م ، ص ٢٣٦.

(2) البيت للمغيرة بن حبناء وهو شاهد متكرر في كتب النحو من كتاب سيبويه(٣/ ٣٨)، وهو الشاهد رقم ٦٦٢ في خزانة الأدب للبغداديّ.

(3) انظر : هادي حسن حمودي : آيات التنزيل فيما رواه سيبويه عن الخليل: وزارة التراث والثقافة ، سلطنة عمان، ط١ ، ٢٠١٢م ، ص ٢٠-٤٤.

(4) سورة البقرة : الآية (٢٨٤).جزم نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي واليزيديّ والأعمش ، ورفع باقي الأربعة عشر،(البنا : إتحاف فضلاء البشر :١٦٧) وروي النصب عن ابن عباس والأعرج وأبي حيوة (أبو حيان : البحر المحيط: ٢/ ٣٦٠).ووجّه سيبويه قراءة النصب (الكتاب :٣/ ٩٠).

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى مصارع مظلوم

مجراً ومسحبا

وتدفن منه الصالحات ، وإن يسيء يكن ما أساء النار في رأس كبكبا

والواو والفاء في هذا سواء"[1]. فلم يصرّح المبرد بتعييب القراءة، وإن لمّح به في وصف النصب في الجملة قبلها بالقبح، لكنه أثبت لها الحالات الإعرابية الثلاث، وقد سبقه سيبويه بقبول القراءة بالنصب بانياً عليها جواز العطف بالفاء على الجواب بتقدير (أن) بينها وبين الفعل.

٤/ جواز نصب الفعل بعد الواو إذا تقدمها نفي:

موضوع المسألة هنا في أن الواو تأتي في المواضع التي ينصب فيها الفعل بعد الفاء ، فينصب بعدها ، وفيه المسألة المشهورة التي صارت أحجية يمتحن بها شداة النحو :(لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، واستشهد المبرد في المسألة بالقراءة بعد استشهاده بالشعر ، قال عن الواو :"وتنصب في كل موضع تنصب فيه الفاء. والنحويون ينشدون هذا البيت على ضربين ، وهو قول الشاعر :

لَقَد كَانَ فِي حَولٍ ثواءٌ ثَوَيتُه تَقَضَّى لُبَانَاتٌ ويَسأَمُ سَائمٌ[2]

فيرفع يسأم لأنه عطفه على فعل وهو (تَقَضَّى) فلا يكون إلا رفعاً. ومن قال (تَقَضِّي) اسم فلم يجز أن تعطف عليه فعلاً ،... ، والآية تقرأ على وجهين:﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا

(1) المبرد : المقتضب : ١/ ٣١٩

(2) البيت للأعشى، خرّجه محقق المقتضب (١/ ٦٧) بأنه للأعشى في ديوانه وفي الأغاني والرد على النحاة وشرح شواهد المغني والكتاب وغيرها.

﴿ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾[1] على ما ذكرت لك"[2] ولم يزد المبرد عن هذا في التعليق على الآية، لوضوح وجهي القراءتين نصباً وجزماً، ولما قدّمه، لكنه جاء بالقراءة بعد أن بنى القاعدة على ما تقدّم من الشعر مما ذكر ومن بيت لميسون بنت بحدل وبيت للحطيئة[3]. والقراءة في يعلم بثلاثة أوجه لا وجهين، فالنصب على الجمع بين يعلم الأولى والثانية في الآية، والجزم على عطف الفعل على الفعل، والرفع على الاستئناف أو الإفراد. وكان الأولى أن يذكر التوجيه كما شرحه في بيت الأعشى، فهذا موضع من مواضع استشهاده بالقراءة موافقاً لها، تاركاً توجيهها.

٥/ نصب الفعل بعد أو إذا جاءت بمعنى (إلا أن)أو(حتّى أن):

أورد المبرّد قراءة شاذّة في سورة الفتح للآية :﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[4]، بعد أن وجّه أولاً القراءة المتواترة هذه بأن المعنى يكون هذا أو يكون هذا، قال: "وفي مصحف أبيّ :"تُقَاتِلونَهم أو يُسلِمُوا"[5] على معنى إلا أن

---

(1) سورة آل عمران : الآية (١٤٢).ونصب يعلم قراءة الجمهور، وبالجزم الحسن، وبالرفع عبد الوارث عن أبي عمرو (ابن خالويه : مختصر:ص٢٩).

(2) المبرد : المقتضب : ١/ ٣٢٧.

(3) لميسون : للبس عباءة وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوف

وللحطيئة : ألم أكُ جاركم ويكونَ بيني وبينكم المودة والإخاء

(4) سورة الفتح : الآية (١٦).

(5) وردت القراءة في تفسير الطبريّ دون نسبة ، ولم يوردها ابن أبي دؤاد في كتاب المصاحف في مصحف أبيّ (مرجع سابق) ، ولا ذكرها يوسف إبراهيم النور (١٩٠٢ - ١٩٨١م السودان)في كتابه مع المصاحف (د.ط ، د.ت) حين ذكر مصحف أبيّ ، ولا وردت في الدراسة التي وقفت عليها في توجيه قراءة أبي(خولة عبيد خلف الدُّليميّ: قراءة أبيّ بن كعب - دراسة نحوية ولغوية ، دار الكتب العلمية، بيروت ،ط١ ، ٢٠٠٧م).

يسلموا و-حتى يسلموا. وقال أمرؤ القيس :

فَقُلتُ لهُ لَا تَبْكِ عَينكَ إِنّما نُحاولُ مُلكاً أَونَموتَ فَنُعذَرَا

أي إلا أن نموت"[1]. فاحتجَّ المبرد للقاعدة بالقراءة المتواترة وبالشاذّة.

٦/ حمل(أنْ) الداخلة عليها(لا)على الخفيفة ونصب الفعل بعدها، أو على المخففة من الثقيلة ورفع الفعل:

قال المبرِّد:"و في ظننت وبابها تكون الخفيفة والثقيلة كما وصفت لك. قال الله عز وجل: ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ ﴾[2]، (وأَلَّا يكونُ) فالرفع على: أنها لا تكون فتنة. وكذلك:﴿ أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا ﴾[3]: أي أنه لا يرجع إليهم قولاً. (لا يرون) في معنى يعلمون، فهو واقع ثابت. فأما السين وسوف، فلا يكون قبلها إلا المثقَّلة. تقول: علمت أن سيقومون، وظننت أن سيذهبون، وأن سوف تقومون؛ كما قال: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ ﴾[4]. ولا يجوز أن تلغى من العمل، والعمل كما وصفت لك. قال:﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ أَلَّا يَقۡدِرُونَ ﴾[5]. فيعلم منصوبةٌ، ولا يكون إلا ذلك؛ لأن (لا) زائدة. وإنما هو لأن يعلم. وقوله: "أَلَّا يَقۡدِرُونَ" إنما هو: أنهم لا يقدرون. وهي في بعض المصاحف

(1) المبرّد : المنتضب : ١/ ٣٢٨.

(2) سورة المائدة: الآية (٧١). قرأ برفع تكون أبو عمرو وحمزة والكسائيّ ويعقوب وخلف ، واليزيديّ والأعمش، ونصب الباقون (البنا الدمياطي:إتحاف فضلاء البشر ، ص٢٠٢).

(3) سورة طه : الآية (٨٩).وذكر ابن خالويه في مختصر شواذّ القرآن قراءة النصب عن أبي حيوة ، ص٩٠.

(4) سورة المزمل : الآية(٢٠).

(5) سورة الحديد : الآية (٢٩). أشار عضيمة في تحقيقه أن بعض المصاحف يعني بها مصحف أبيّ(٢/ ٣١) والقول فيها كما في رقم

"أنهم لا يقدرون [1]".فأورد المبرد هنا ثلاث آيات فيها قراءات، ففي آية المائدة قراءتان متواترتان، وفي آية طه النصب في الشواذّ، وما قاله في آية الحديد، ومع ذلك احتجّ بكلّ هذه القراءات على جواز إعمال (أن) في المضارع، مع رجحان أنها بعد اليقين مخففة من الثقيلة فعملها في ضمير شأن مستتر وجوبا، فأما في آية المائدة فالأرجح الإعمال، على الخفيفة الناصبة للمضارع لأنّه بعد ظن، لكنّ من قرأ بالرفع -وهم نصف العشرة ونصف الأربعة- عدّوا (حسب) هنا لليقين، قال مكّي:"لأنها لتأكيد ما بعدها وما قبلها من اليقين" ثم قال:" وصارت (لا) عوضاً من المحذوف مع أن"[2].

٧/ نصب الفعل المعطوف على المنصوب بأن أو قطعه مرفوعاً (الفعل بعد أن وانقطاع الآخر من الأول):

قال المبرد :" فأما قوله عزّ وجلّ:﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾[3]فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمَه الله، ولو كان (يرسل) محمولاً على ذلك لبطل المعنى؛ لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يكلمه الله أو يرسل، أي ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولاً. فهذا لا يكون. ولكن المعنى - والله أعلم - ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً، أي: إلا أن يوحيَ أو يرسلَ، فهو محمول على قوله وحياً،

(1) المبرّد : المقتضب: ١/ ٣٣٢.

(2) مكّي بن أبي طالب القيسي : الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها (تحقيق عبد الرحيم الطرهوني)، دار الحديث ، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م ، ج١ ص ٤٥٤.

(3) سورة الشورى : الآية (٥١). قراءة رفع يرسل ويوحي لنافع وابن عامر من طريق ابن ذكوان وقرأ الباقون بالنصب (اتحاف فضلاء البشر : ص٣٨٤).

أي: إلا وحياً، أو إرسالاً. و أهل المدينة يقرؤون أو يرسلُ رسولاً يريدون: أو هو يرسلُ رسولاً، أي فهذا كلامه إياهم على ما يؤديه الوحي والرسول."[1] وحين تقرأ قوله (يزعمون) تظنه يريد مخالفتهم، لكنه يأتي بما قالوه، فهو يقبل القراءة موجهاً لها، ويوجِّه قراءة الرفع كذلك بما وجّهها به سيبويه نقلاً عن الخليل، وهو الذي صرّح بأنّ الكلام لا يجوز أن يكون معطوفاً على أن يكلِّمه الله"[2].

ثم أورد المبرد شاهدين آخرين قائلاً:"وأما قوله:﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ ﴾[3]على[4] ما قبله، وتمثيله: ونحن نقرُّ في الأرحام ما نشاء. وأما قوله:﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ﴾[5]" فيقرأ رفعاً ونصباً. فأما النصب فعلى قوله: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ ﴾[6]" أي ما كان له أن يقولَ للناس ولا أن يأمرَكم أن تتخذوا الملائكة. ومن قرأ يأمرُكم فإنما أراد: ولا يأمرُكم الله، وقطعه من الأول.

---

(1) المبرد: المقتضب: ١/ ٣٢٤.

(2) سيبويه: لكتاب، ٣/ ٤٩.

(3) سورة الحج: الآية (٥).

(4) في جواب أمّا كان يلزمها الفاء، لكن هكذا جاء نصُّه.

(5)سورة آل عمران: الآية (٨٠). وهو من قوله تعالى:﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ۚ أَيَأْمُرُكُم بِٱلْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ نصب يأمركم عاصم وحمزة وابن عامر ويعقوب وخلف والحسن واليزيديّ ورفع الباقون (إتحاف فضلاء البشر: ص١٧٧).

(6) سورة آل عمران: الآية (٧٩). وهو من قوله تعالى:﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾

فالمعنيان جميعاً جيدان يرجعان إلى شيءٍ واحد إذا حصلا[1] وقد أخذت بتوجيه سيبويه والمبرّد قراءتَي آية الشورى كتب إعراب القرآن وتوجيه القراءات بعدهما[2]، وقد نسب سيبويه تقدير مبتدأ ضمير قبل الفعل في قراءة من رفع ليونس، وبقوله كذلك وجّه آية آل عمران .

٨/ حتّى عاملة ومهملة :

قال المبرد:"وأما قوله عز وجل:﴿ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾[3]، فإنها تقرأ بالنصب والرفع، فالرفع على قوله فإذا الرسول في حال قوله، و النصب على معنى إلى أن يقول الرسول. ولو قلت: كان سيري حتى أدخلها لم يجز إلا النصب، لأن حتى في موضع خبر؛ كأنك قلت: كان سيري إلى هذا الفعل. و لو قلت: كان سيري سيراً متعباً حتى أدخلها جاز الرفع والنصب، لأن الخبر قولك: سيراً متعباً.[4]، فجعل الآية شاهداً على الباب الذي أوردها فيه عن (حتى) وأن الفعل ينصب بعدها بإضمار (أن) ، "وذلك لأنّ (حتى) من عوامل الأسماء الخافضة لها"[5]، دون أن يمنعه ذلك من الاحتجاج لقراءة الرفع بالدلالة على الحال، و(أن) إذا قدّرت تخلصه للاستقبال، وتقديره للنصب بالغاية، أما سيبويه في توجيهه

---

(1) المبرد : المقتضب :١/ ٣٣٤.

(2) الزجّاج: معاني القرآن وإعرابه (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي)،عالم الكتب، بيروت،ط١ ، ١٩٨٨م، ٤/ ٤٠٣، والفارسيّ: الحجة (تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض)، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط١ ، ٢٠٠٧م ،٢/ ٢٨٨ ، ومكي القيسي: الكشف، ٢/ ٣٥٦ ، وغيرها.

(3) سورة البقرة : الآية (٢١٤). ذكر البنا أنّ الرفع قراءة نافع لأنه ماضٍ بالنسبة إلى زمن الإخبار أو حال، والنصب الجمهور. (إتحاف فضلاء البشر: ص١٥٦).

(4) المبرد : المقتضب :١/ ٣٤٣.

(5) نفسه ، الصفحة نفسها.

السابق للمبرّد فقد قدّرها بمعنى (كي)"فكان الزلزال سبباً لقول الرسول متى نصر الله"[1].

٩/ دخول لام الأمر على المضارع المسند للمخاطب:

قال المبرّد: " فاللام في الأمر للغائب ولكل من كان غير مخاطب، نحو قول القائل: قم ولأقم معك. فاللام جازمة لفعل المتكلم. لو كانت للمخاطب لكان جيداً على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر، لاستغنائهم بقولهم: افعل عن لتفعل. وروي أن رسول الله قرأ: ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾[2] بالتاء"[3] فاحتجّ المبرّد للقراءة -وهي شاذّة- مع بيان قلة ورود لام الأمر في الخطاب، وكم من قراءة قرآنية سبعية أو شاذّة وردت بما هو أقل في الاستعمال!؛ فاسمع لقوله تعالى مثلاً في سورة يونس نفسها:﴿ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴾[4]، فهل الشائع في وزن يفتعل من الناقص أن يأتي على مثل (يَهِدِّي) المجمع عليها؟، لذا نجد كثيراً من القرّاء والمفسرين قبل النحاة يقدِّم قراءة على قراءة ، فهذا وصف وتقرير واقع استعماليّ للمفردات والتراكيب السائدة بين المتكلمين والأقلّ سيادة دون طعن في أيٍّ من القراءتين، ودون تحميل مقالة نحويٍّ في ذلك أكثر مما تحتمل. ففي هذه المسألة وصف البنّا الدمياطيّ القراءة بالقلة لأنّ الأمر باللّام إنّما يكثر في الغائب والمخاطب المبنيّ للمفعول[5]،

---

(1) سيبويه : الكتاب، ٣/ ٢٥.

(2)سورة يونس:الآية ٥٨. القراءة بالتاء لرويس والحسن (إتحاف فضلاء البشر ٢٥٢)، وأسندها ابن جني لثلاثة عشر قارئاً مع الرسول صلى الله عليه وسلم ، وذكر قراءة بالأمر (فافرحوا) لأبيّ بن كعب (المحتسب: ١/ ٣١٣).

(3) المبرد : المقتضب :١/ ٣٤٥.

(4)سورة يونس: الآية٣٥.

(5) البنا الدمياطي : إتحاف فضلاء البشر ، ص٢٥٢.

هذا مع ورودها في هذه القراءة، وفي حديث:"ولتَأْخُذُوا مَصَافَّكم"، وعلى الرغم من تقديم ابن الجزري للحديث بقوله :"في الصحيح" فقد وصفه الشيخ الألبانيّ بالغريب[1]، وقد احتجّ به الفراء لهذه القراءة لكنّه أمّن على (القلة)[2].

١٠/ تسكين لام الأمر بعد ثمَّ[3]:

المسألة الثانية في لام الأمر تتصل بإسكانها ، وهو مجمع عليه بعد الواو والفاء في خمسة وسبعين موضعاً في القرآن، أما ثمّ التي سبقت اللام في موضعين فقد قرئت اللام بعدها بالإسكان والتحريك، قال المبرّد:" أما قراءة من قرأ :﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ ﴾[4]فإن الإسكان في لام فلينظر جيد وفي لام ليقطع لحنٌ؛ لأن ثم منفصلة من الكلمة. وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي"[5] فهل كان ينكر حجية قراءة يعقوب مقابل قراءة أبي عمرو التي يخالفها كذلك في المسألة التالية؟. والقراءة ليست ليعقوب وحده بل قرأ بها الكوفيون وابن كثير وقالون، ووافق أبا عمرو ورش وابن عامر ورويس، فالقراءتان متواترتان، وقول المبرّد بتلحين الإسكان لا يمكن إقراره، فليس الإسكان هنا بضعيف ولا مخصوص بالضرورة كما

---

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=730461، وانظر ابن الجزري: النشر في القراءات العشر(تحقيق :علي محمد الضباع)، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، د.ت، ٢/ ٢٨٥.والغريب يمكن أن يكون صحيحاً لكنه حديث آحاد ، والقراءة كذلك فقد قال ابن الجزري في تخريج قراءة الآية:" حديث حسن أخرجه أبو داود".

(2)الفرّاء : معاني القرآن (تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي)، عالم الكتب ،بيروت ، ط٣ ، ١٩٨٣م، ١/ ٤٧٠.

(3) المسألة (٢٦) من المسائل التي أخذها أحمد مكي الأنصاري على النحاة ، ودعا لقاعدة جديدة ، مع قول نحاة بقوله منذ مئات السنين.(انظر نظرية النحو القرآنيّ،ص١٢٤)، وهي مثال لما حواه كتاب الأنصاريّ وأخذ به على النحويين داعياً لتعديل القواعد!.

(4) سورة الحج: الآية (١٥).من قوله تعالى﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُۥ مَا يَغِيظُ ﴿١٥﴾ ﴾

(5) المبرد : المقتضب:١/ ٤٢٣.

بيّنت كتب الحروف[1]، وحجّة من أسكن اللام مع الواو والفاء بجعلها متصلة كالكلمة الواحدة، فأسكن كما تسكّن تاء كَتِف، وقارنها الفارسيّ بحذف نون الجمع وميمه من (هؤلاء الضاربوك والضاربوهم)، فتجعل ميم (ثمّ) بمنزلة الواو والفاء من قوله (فليقضوا)، ثمّ قال: "وهذا مستقيم وإن كان دون الأول في الحسن"[2]. وليت المبرّد فعل ما فعله في الآية السابقة ووصف القراءة بإسكان ثمّ بأنها على الأقلّ ولم يقطع باللحن، وهذا ما سلكه نحاة كثر بعده، أو كان يكفيه متابعة سيبويه بالسكوت عن القراءة.

١١/ مسائل في الإدّغام:

الإدّغام مما لا يصنّف في الأفعال أو الأسماء ، بل يكون في المشترك بينهما، لذا تأخّر هنا لآخر مسائل الأفعال مع تقدّم مسائله في (المقتضب) ، وهي ثلاثة مسائل القراءات الواردة فيها كلها فيها أفعال، كما يلي:

أ/ إنكار المبرّد إدغام الراء في اللام: مع كونه قراءة شيخ قراءة أهل البصرة ومنهم المبرّد، الذي يتابع سيبويه فيقول:"وتدغم اللام والنون في الراء، ولا تدغم الراء في واحدة منهما، لأن فيها تكرارا، فيذهب ذلك التكرير، ألا ترى أنك تقول في الوقف: هذا عمرو، فينبو اللسان نبوةً ثم يعود إلى موضعه وإذا تفطنت لذلك وجدته بينا"[3].ومع أنّ المبرّد لم يذكر القراءة لكن القاعدة التي وضعها بلغة قاطعة تتجاوز قراءة أبي عمرو: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾، ﴿

(1) انظر عبد القاهر الجرجاني:العوامل المائة في أصول علم العربية (تحقيق البدراوي زهران)،دار المعارف ،مصر،ط٢ ، ص٢١٣. والمرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب : ٢٩٤، ٢٩٥.

(2) انظر :محمد أبو القاسم حسن : الاحتجاج للقراءات ،ص١١٦. و الفارسي: الحجة: ٢/ ٢١٠-٢١١.

(3) المبرّد: المقتضب :١/ ٢٣٩ (حسن حمد) ، ١/ ٣٤٧(عضيمة).

فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾[1] الذي قرأ بإدغام الراء في اللام[2].

ب/ إدغام اللام في التاء والثاء: قال المبرّد:"وقرأ أبو عمرو " بتُّؤثرون " فأدغم وقرأ " هثُّوِّب الكفّار"[3] ووصف الإدّغام بأنه حسن وأنّ البيان أحسن[4].

ج/ إخفاء النون الساكنة والتنوين مع الغين والخاء:صرّح المبرّد كما في السابقة بتفضيل قراءة الإظهار على غيرها، ذلك أن النون تظهر مع حروف الحلق، فقال عنها:" فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمن عليها القلب، فكان مخرجها من الفم لا من الخياشيم لتباعد ما بينهما، وذلك قولك: من هو ؟ فتظهر مع الهاء وكذلك من حاتم ؟، ولا تقول: من حاتم ؟ فتخفى، وكذلك من عليّ ؟ وأجود القراءتين:﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[5] فتبين.وإنما قلت: أجود القراءتين، لأن قوما يجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة؛ لأنهما أقرب حروف الحلق إلى الفم فيقولون: منخل، ومنغل. وهذا عندي لا يجوز. ولا يكون أبدا مع حروف الحلق إلا الإظهار."وقع المبرد مرةً أخرى في إنكار القراءة المتواترة

---

(1)سورة البقرة : الآية (٥٨ ،٢٨٤). وهما في مصحف أفريقيا برواية الدّوري عن أبي عمرو (٥٧ ،٢٨٣). فالبقرة فيه ٢٨٥آية، والقراءة في الطور: ﴿ وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۖ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٤٨﴾ ﴾ وهي الآية ٤٦ في المصحف المذكور. هذا غير مواضع الإدغام الكبير ، وهو من أصول قراءة أبي عمرو.

(2) ابن الجزري: النشر:٢/ ٢٣٧ ، البنا الدمياطي : إتحاف فضلاء البشر، ١٦٧.

(3)من قوله تعالى في الأعلى﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ وَٱلْءَاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴿١٧﴾ إِنَّ هَٰذَا لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٨﴾ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ ﴿١٩﴾ ﴾

(4) المبرّد: المقتضب :١/ ٢٣٩ (حسن حمد) ، ١/ ٣٤٧ (عضيمة).

(5)سورة الملك :الآية (١٤) .في الإتحاف أنّ أبا جعفر أخفى في الغين والخاء كيف وقعتا وأظهر ثلاثة مواضع(إتحاف فضلاء البشر ،ص٣٢).

، لكنّ مما قد يشفع له أنّه قدّرها بما بلغه قياسه قبل أن يُقطع بتواتر القراءة ، التي جزم النّاس بتواترها مع ابن الجزري بعد زمن طويل.

خلاصة كمية في مسائل الأفعال:

عدد المسائل	عدد الآيات	ما وافق فيه المبرد القراءات	ما فضّل فيه إحدى القراءات	ما صرّح فيه بتلحين القراءة
١١	١٩	١١ (٥٨٪)	٥ (٢٦٪)	٣ (١٦٪)

المبحث الثاني

الأسماء

١٢ - إشباع حركة ضمير الغائب المفرد (هاء الكناية):

قال المبرّد :"وذلك أن أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة؛ لأن الهاء خفيّة. فتوصل بها الواو إذا وصلت، فإن وقفت لم تلحق الواو لئلا يكون الزائد كالأصلي. وذلك قولك: رأيتُهو يا فتى، ورأيتَهو يا فتى، فتلحق بعد المضموم والمفتوح، فإن كان قبلها كسرة جاز أن تتبعها واوا، أو ياء أيهما شئت"(١).وبيّن حجته في ذلك قراءة أهل الحجاز:" *فخسفنا بِهِو وبدارهو الأرضَ* "(٢)، " *فألقى عصاهو فإذا هي* "(٣)فجعل احتجاجه للقاعدة بالقراءة القرآنية.

---

(1) المبرّد : المقتضب ، ١/ ٧٧.

(2)من قوله تعالى في سورة القصص:﴿ فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴿٨١﴾ ﴾

(3) من قوله تعالى في سورة الشّعراء:﴿ فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ في الآيتين لابن كثير وابن محيصن (إتحاف فضلاء البشر،ص ٣٤).

١٣ - همز معايش:

هذه من المسائل التي تقدّمت عند المبرد في الأبواب الأولى من المقتضب، وذكرت في سياق الكلام في الإعلال الذي اعتادت كتب المتأخرين تأخيره، فتأخرت المسألة هنا، وهي من أكبر المنافذ لمن حملوا على المبرّد، إذ طعن فيها بكلمة صريحة في إمام من السبعة هو نافع بن عبد الرحمن المدنيّ، قال المبرّد في (باب جمع ما كان على أربعة أحرف وثالثه واو، أو ياء، أو ألف):" فما كان من ذلك أصلا، أو ملحقا بالأصلي، أو متحركا في الواحد، فإنه يظهر في الجمع وذلك قولك - فيما كان أصلا وكان متحركا في الواحد - " أساود إذا جمعت أسود، وأصايد إذا جمعت أصيد، وقد جعلت كل واحد منهما اسماً"، ثمّ قال:" فأما معيشة فلا يجوز همز يائها، لأنها في الأصل متحركة، فإنما ترد إلى ما كان لها، كما ذكرت لك في صدر الباب. فأما قراءة من قرأ معائش فهمز فإنه غلط، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم، ولم يكن له علم بالعربية، وله في القرآن حروف وقد وقف عليها"[1] وهذا قول شيخه أبي عثمان المازنيّ، وقد ردّه ابن جنّي شارح كتابه عن نافع دون قبول الهمزة بأنّ من رووا عن نافع أكثرهم رواه بالياء[2]، وسبقهما به سيبويه دون تصريح بالآية في (بابٌ أتمّ فيه الاسم)أي لم يعلّ، وجاء الإمام الطبريّ بمثل ما قالاه ناسباً القراءة بالهمز للأعرج لا لنافع، موضحاً أن همزة فعائل تكون في ما ياؤه زائدة كمدينة، ومع ذلك وجد وجهاً لهمز معايش أصليّ الياء

---

(1) المبرّد: المقتضب، ١/ ١٥٨. والمبرّد يشير لقراءة نافع بهمز معايش من قوله تعالى في الأعراف﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴿١٠﴾ ﴾

(2) ابن جنّي :المنصف (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين)،مطبعة ومكتبة مصطفي البابي الحلبي، مصر،ط١، ١٩٥٤م، ١/ ٣٠٧-٣٠٨.

لكنه دون الأفصح، قال:" وَرُبَّمَا هَمَزَتْ الْعَرَب جَمْع مَفْعَلَة فِي ذَوَات الْيَاء وَالْوَاو وَإِنْ كَانَ الْفَصِيح مِنْ كَلَامهَا تَرْك الْهَمْز فِيهَا إِذَا جَاءَتْ عَلَى مَفَاعِل تَشْبِيهًا مِنْهُمْ جَمْعهَا بِجَمْعِ فَعِيلَة،...، وَعَلَى هَذَا هَمَزَ الْأَعْرَج:(مَعَائِش)، وَذَلِكَ لَيْسَ بِالْفَصِيحِ فِي كَلَامهَا. وَأَوْلَى مَا قُرِئَ بِهِ كِتَاب اللهَّ مِنْ الْأَلْسُن أَفْصَحُهَا وَأَعْرَفُهَا دُون أَنْكَرِهَا وَأَشَذِّهَا"[1]. ووافقه ابن مجاهد بقوله في السبعة:" كلُّهم قرأ (معايش) بغير همز، وروى خارجة عن نافع (معائش) ممدودة مهموزة، قال أبو بكر: وهو غلط"[2]، وبمثلهم قال مكي القيسي في نقل ابن الجزري عنه:"مثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر مثل هذا إلا على وجه السهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأئمة المحققون والحفاظ الضابطون وهو قليل جداً بل لا يكاد يوجد وقد جعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع (معائش) بالهمز"[3]. ومع عبارته المتحفِّظة(*جعل بعضهم*) إلا أنه أيّد إنكار القراءة، وكذلك ابن الجزريّ بنقله عنه.

وممن أنكر على من غلّطوا القراءة مع المبرّد ابن القيِّم ، فقال:"ومن المصائب تخطئه العرب وأهل المدينة ونحن إنما نجهد أنفسنا في استخراج المقاييس لنوافقهم فيما تكلموا به"،ثمّ عبّر في حديث مفصّل بما قاله الطبريّ من حمل معيشة على ما يشبهها مما فيه الياء زائدة، وختم بكلمة في الأصول:"والمقصود بالأقيسة والاستنباطات فهم المنقول لا تخطئته والله

(1) أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ):جامع البيان في تأويل القرآن(تحقيق أحمد محمد شاكر)، مؤسسة الرسالة، مصر، ط١، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م، ١٢/ ٣١٥.

(2) ابن مجاهد: السبعة، ص٢٧٨. ومعلومٌ أنّه حدَّ الرواية المتواترة عن نافع براويين هما ورش وقالون، مع أنّ من رووا عن نافع شارفوا الخمسين (السبعة، ص٦٤).

(3) ابن الجزريّ: النّشر، ١/ ١٦.

الموفق"[1].وقد فسّر الفارسيّ الغلط بالحمل على ما يشبهه مما فيه زيادة، وبذا تكون عبارة المبرّد وابن مجاهد وغيره بأنّ قراءة خارجة تجوز على غير الأفصح بهذا التوهُّم ، وهو توجيه يكشف عن الوجه الذي تجوز به القراءة ولا يلزم أنه يفسِّر حالة من قرأ به أولاً، والله أعلم.

١٤ - إضافة تمييز مائة ومضاعفاتها مجموعاً:

هذه مسألة من أكثر المسائل وروداً في كتب من وصموا المبرّد بالطاعن في القراءات، لذكره القراءة ذكرا صريحاً ووصفها بالخطأ، مع كونها قراءة اثنين من السبعة وأحد الثلاثة المكملين للعشرة ، ذلك قوله: "فأما قوله عز وجل: ﴿ وَلَبِثُوا۟ فِى كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِا۟ئَةٍ سِنِينَ ﴾[2] فإنه على البدل لأنه لما قال: ثلاثمائة ثم ذكر السنين ليعلم ما ذلك العدد؟ و لو قال قائل: أقاموا سنين يا فتى، ثم قال: مئين أو ثلاثمائة لكان على البدل، ليبين: كم مقدار تلك السنين؟ و قد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: ثلاث مائة سنين[3] وهذا خطأ في الكلام غير جائز. وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة"[4]، وهو هنا يأتي بعلة مقدوحة ، ففي أصول النحو أن من قوادح العلة فساد الاعتبار : وهو أن يستدل بالقياس في مقابلة النص عن العرب كما قال الأنباريّ، والقرآن بقراءاته مقدّم عند النحاة على كلّ كلام عربي[5]، وفي تخطئته القراءة

(1) ابن القيّم: بدائع الفوائد،ص١٧٨-١٨١.

(2)سورة الكهف: الآية (٢٥).

(3) قرأ حمزة والكسائي وخلف بغير تنوين على الإضافة؛ وقرأ الباقون بالتنوين (ابن الجزري: النشر: ٢/ ٣١٠).

(4) المبرّد : المقتضب ،١/ ٤٥٧.

(5) السّيوطيّ: الاقتراح :ص ١٠٨، ٣٩.

ملمح عصبية كون القراء بالإضافة من الكوفيين، أحدهم رأس نحاتها الكسائيّ شيخ خصمه ثعلب، فكأنّ التخطئة للكوفة لا للقراءة، ولا يقوم هذا عذراً له. وقد جاء ابن مالك بقولٍ حملَ وصف إضافة المائة للجمع بالقلة، مع اعتماد القراءة أساساً للتقعيد ، قال:

ومائةً والألف لمفردٍ أضف ومائةٌ بالجمع نزراً قد ردف[1]

وعلّق الشارح بأنه :" وصف المميّز أولاً بوصفين وهما الإفراد والإضافة ، ثمّ استدرك على وصفه الإفراد شيئاً، فبقي الوصف الآخر على وصفه ، وهو الإضافة "[2] وذكر في شرح التسهيل في باب العدد عن تمييز المائة:"وقد يكون مع المائة مجموعاً إشارة بذلك إلى قراءة حمزة والكسائيّ"[3] . وقول ابن مالك هذا هو السائد في علم النحو اليوم، ولا حاجة لطلب وضع قاعدة جديدة كما يدعو بعض مهاجمي النحاة بشأن القراءات.

بعد التسليم بخطأ عبارة المبرّد (خطأ في الكلام غير جائز) فإنّ القول بحمله لواء حملة آثمة على القرّاء[4] أو نحوها من اتهامات بتخطئة القرآن فيه مبالغة وتجنٍّ عليه، فالكلام في القراءات عند بعض العلماء ليس كلاماً في القرآن، وكون القرآن شيء والقراءات شيء آخر هذا قول الزّركشيّ إذ قال:" واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحى المنزل على محمد صلى الله عليه و سلم للبيان والإعجاز والقراءات هى اختلاف ألفاظ

(1) البيت رقم (٧٢٨) في ألفية ابن مالك. ولعلّ صاحب نظرية النّحو القرآني لم يتذكره وهو يقترح قاعدة جديدة مطابقة له(انظر : نظرية النحو القرآني، ص١٢٨).

(2) الشاطبي: المقاصد الشافية فيشرح الخلاصة الكافية، ٦/ ٢٥٢.

(3) ابن مالك :شرح التسهيل،٢/ ٣٩٤.

(4) قال به عضيمة كما تقدم في التمهيد في ثالثاً.

الوحى المذكور في كتبة الحروف أوكيفيتها من تخفيف وتثقيل"[1]، ولم يتفق القراء أنفسهم على ألّا يردوا أيّ قراءة ، وقد تقدّم وصف ابن مجاهد قراءة سبعية بالغلط[2]، فاختيار القرّاء من الروايات يحمل أن لهم آراء في غيرها، ويصعب الحكم بانعقاد إجماع على القبول بكلِّ قراءة، وأسوق هنا شاهد ابن شنّبوذ (ت٣٢٨هـ) و يصفه الذهبيّ (ت ٧٤٨هـ) بشيخ الإقراء بالعراق مع ابن مجاهد - فقد جُلِد في قراءات لأبيّ واستتيب في مجلس الوزير ابن مقلة بحضور ابن مجاهد، وروى الذهبيّ أنه دعا على الوزير بأن يقطع الله يده ويشتّت شمله "وقد استجيب دعاؤه على الوزير، وقطعت يده وذاق الذُّلّ"[3]،بل إنّ ابن شنّبُوذ هذا كان يطعن على ابن مجاهد وقلة رحلته في طلب العلم، فكلا الرجلين قارئ عالم طعن في قراءة الآخر، بل إن قول ابن مجاهد الذي حكم به على ابن شنَّبوذ وعلى غيره قد عدّله ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بعد خمسة قرون ، بقوله :" كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أم عمّن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"[4]*، فلم تعد القراءات

(1) الزّركشيّ (ت ٧٩٤هـ): البرهان في علوم القرآن (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم)، دار المعرفة ،بيروت، ط٢، ١٩٧٢م، ٣١٨/١.

(2) في المسألة (٢) -كن فيكون- في المبحث الأول.

(3) الذّهبي: معرفة القراء الكبار (تحقيق:محمد حسن الشافعي)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ص١٥٦-١٥٩.

(4) ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ،١/ ١٥.

المقبولة محصورة على سبع ابن مجاهد، أمّا قول ابن الجزريّ (لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها) فلا يمنع كونها على غير الشائع ، ولا يمنعها هذا أن تكون الأنسب في سياقها. وغالب آراء النحاة في بعض القراءات قامت على كونها ليست اللغة الأشيع التي تستقرأ على منوالها القواعد، عملاً بالاستقراء العلميّ الذي يعمّم ما كثر لا ما قلّ. ومع ذلك يبرز ابن الجزريّ مع المنكرين على النُّحاة!!.

١٥ - الظرف المقطوع عن الإضافة:

في مسألة الظرف المقطوع عن الإضافة أقوال للنحاة توصِّل حالات إعرابه لخمس حالات : البناء على الضم، وعلى الفتح ، والجرّ بمن بكسرة واحدة ، والجرّ بمن مع التنوين ، والنصب. وحالة "*من قبل ومن بعد*" تحتمل صوراً من الإعراب أضعاف هذه، لاحتمال الأولى صورة غير الثانية مع احتمال توافقهما ، واستشهد المبرّد بقراءة شاذّة في سورة الرّوم على إحدى حالات الإعراب المذكورة لقاعدة (مالم تردّ النكرة إلى أصله لم تردّه الإضافة)، قال:" أما أمس وقبل ونحوهما فمعارف. ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام. وعلى هذا قرئ: " لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ"(١)"(٢) وقد رفض تلميذه الزّجّاج هذه القراءة الشاذّة(٣)، بل لم يعدّها من القراءات، فقال في الآية:"القراءة بالضمّ، وعليه أهل العربية ، والقرّاء كلهم مجمعون على ذلك. فأما النحويون فيجيزون من

(م)ن قوله تعالى في سورة الرّوم: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۝٤﴾

(2) المبرّد : المقتضب، ١/ ٤٦٨.

(3) قال عضيمة في هامش ص ٢/ ١٧٨ من تحقيقه للمقتضب :"في البحر المحيط ج٧ ص١٦٢ :قرأ أبو السمال والجحدري من قبل وبعد بالكسر والتنوين فيهما". ولم أقف عليها عند غيره لا في كتب القراءات الشاذّة ولا كتب المصاحف ولا إعراب القراءات، وسيأتي رأي الزجّاج بإنكارها.

قبلِ ومن بعدِ بالتنوين ، ويجيزون من قبلِ ومن بعدِ بغير تنوين، وهذا خطأ، لأنّ قبل وبعد ها هنا أصله الخفض ، ولكن بنتا على الضمّ لأنهما غايتان، ومعنى غاية أنّ الكلمة حذفت منها الإضافة، وجعلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف، وأنّما بنيتا على الضمّ لأنّ إعرابهما في الإضافة النصب والخفض"(1). هذا مع إكبار الزَّجّاج المعلوم لشيخه المبرّد الذي ترك لأجله حلقة ثعلب، وحديثه هنا يخالف ما عليه النحاة وشواهدهم كما قدّمناه في صدر المسألة.

١٦ - إضافة العدد لنعت تمييزه:

قال المبرّد:"اعلم أنه كل ما كان اسماً غير نعت فإضافة العدد إليه جيدة. وذلك قولك: عندي ثلاثة أجمالٍ، وأربع أينقٍ، وخمسة دراهم، وثلاثة أنفسٍ، فإن كان نعتاً قبح ذلك فيه، إلا أن يكون مضارعاً للاسم، واقعاً موقعه". ثم علّق على القراءة الواردة في المسألة بقوله: " كما قال الله عز وجل: ﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾(2) وقد قرئ: " فله عشرٌ أمثالها "(3). فهذه القراءة المختارة عند أهل اللغة، والتي بدأنا بها حسنةٌ جميلة."(4)، هنا فضّل قراءة يعقوب على قراءة السبعة، عكس ما فعله في إسكان لام الأمر بعد ثم التي اعتبر يعقوب ممثلاً لها ، مما يدلّ على أنه لم يكن هناك عمل بإتباع قارئ محدّد ، وأنّه كان صاحب اختيار.

أما المسألة النّحوية في تقبيح أربعة كرام، فممّن ردّ عليها ابن مالك ، قال:"فإن كان المذكور بعد العدد صفة قامت مقام موصوفها اعتبر في الغالب حال موصوفها لا حالها،

---

(1) الزّجّاج: معاني القرآن وإعرابه(تحقيق عبد الفتاح عبده شلبي)، عالم الكتب ، بيروت ، ط١، ١٩٨٨م ، ٤/ ١٧٦.

(2) سورة الأنعام: الآية (١٦٠).

(3) قرأ بها (بتنوين عشر) يعقوب والأعمش.(إتحاف فضلاء البشر،ص ٢٢٠) .

(4) المبرّد : المقتضب،١/ ٤٧٢.

فتقول رأيت ثلاثة ربعات بثبوت التاء إذا أردت رجالاً، وثلاث ربعات بسقوطها إذا أردت نساء، ومن اعتبار حال الموصف قوله تعالى:﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾[1]"[2]، وابن مالك بنى على ما انتهى إليه من أقوال النحاة، وعلى هذا سار شرّاح ألفيته. فما أصل قول المبرد بأن القراءة المختارة عند أهل اللغة بالتنوين؟، ومن هم أهل اللغة إذا كان بين القراء التسعة الذين قرأوا بها أبو عمرو بن العلاء والكسائيّ؟، وجوابه الراجح أنه يعني سيبويه، انظر لقوله:"تقول: هؤلاء ثلاثةٌ قرشيون وثلاثةٌ مسلمون وثلاثةٌ صالحون. فهذا وجه الكلام كراهية أن تجعل الصفة كالاسم إلاّ أن يضطر شاعر"[3].ثم جاء بآية الأنعام دون تعليق عليها، فرأيه في إضافة صفة المعدود للعدد هو رأي المبرّد ، لكنه سكت عن الآية. وممن تقدّم المبرّد الفراء الذي لم يتوقف في القراءة بل وصفها بالصواب، قال: "من خفض يريد فله عشر حسنات أمثالها، ولو قال ها هنا: فله عشرُ مثلِها ؛يريد عشر حسناتٍ مثلِها كان صواباً"[4]. الخلاصة ألا قبح ولا ضرورة في المسألة ، وكلام المبرّد مردود، فقد استشهد هو نفسه بالآية في التذكير والتأنيث، ذاكراً قبلها بيت رائية عمر الذي فيه (ثلاث شخوص)[5] معتبراً الإضافة للمعنى لا للفظ.

---

(1) سورة الأنعام: الآية (١٦٠).

(2) ابن مالك : شرح التسهيل:٢/ ٤٠٠.

(3)سيبويه : الكتاب، ٣/ ٥٦٦.(باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة).

(4) الفراء :معاني القرآن،١/ ٣٦٦.

(5) بيت عمر بن أبي ربيعة في الرّائية: وكان مجنّي دون من كنت أتقي ثلاث شخوص: كاعبان ومعصر (المقتضب ١/ ٤٤٠، وهو من شواهد سيبويه).

١٧ - تذكير النفس وتأنيثها وما يقع على الذكر والأنثى من غيرها :

قال المبرّد:"وتقول: عندي ثلاثة أنفس، وإن شئت قلت: ثلاث أنفسٍ. أما التذكير فإذا عنيت بالنفس المذكر. وعلى هذا تقول: عندي نفس واحد، وإن أردت لفظها قلت: عندي ثلاث أنفسٍ؛ لأنها على اللفظ تصغر نفيسة". واستشهد بقراءة: "بلى قد جاءتكِ آياتي فكذبتِ بها واستكبرتِ وكنتِ "[1]على مخاطبة النفس. وقال: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ ﴾[2]، وتقول: ثلاثة أفراسٍ وثلاث أفراسٍ، لأن الفرس يقع على الذكر والأنثى"[3].ومع أن النفس لم ترد في القرآن مذكّرة استشهد المبرّد بالقراءة الشاذّة على مسألة احتمال بعض الكلمات للتذكير والتأنيث ، هذا مع وجود كلمات اكتسبت التذكير أو التأنيث من غيرها على عكس أصلها وليس موضوعه هنا بل احتمال الكلمة للجنسين بذاتها، وهذا من اهتمام كتب النحو الأولى بالمعنى وعدِّه أصلاً في الدراسة النحوية.

١٨ - جمع الأجناس على فُعلة جمع مؤنث سالماً:

قال المبرّد:"فإن كان الاسم على فُعلة ففيه ثلاثة أوجه" يعني ضم العين وفتحها وإسكانها ، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعُواْ خُطُوَٰتِ ٱلشَّيْطَٰنِ ﴾[4]،ثم قال:"وهذه الآية تقرأ

---

(1) وصفها ابن خالويه بأنها قراءة للنبيّ صلى الله عليه وسلّم ولأبي بكر في قوله تعالى من سورة الزّمر﴿ بَلَىٰ قَدْ جَآءَتْكَ ءَايَٰتِى فَكَذَّبْتَ بِهَا وَٱسْتَكْبَرْتَ وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٥٩﴾ ﴾(ابن خالويه : مختصر في شواذّ القراءات: ص١٣٢).

(2) سورة آل عمران: الآية (١٨٥).

(3) المبرّد : المقتضب ، ١/ ٤٧٣.

(4) سورة البقرة: الآية (١٦٨). وقرأ خُطوات بإسكان الطاء حيث جاء نافع والبزّي من طريق ابن ربيعة وأبو عمرو وأبو بكر وحمزة وخلف ووافقهم الأربعة، والباقون بالضم ، وعن الحسن فتح الخاء وسكون الطاء (البنا الدمياطيّ: إتحاف فضلاء البشر ، ص١٥٢).

على الأوجه الثلاثة: ﴿ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ ﴾[1]"[2]. فاستشهد بالقراءات[3] للقاعدة ،وهذا ما استقرّت عليه قواعد الصّرف متوافقاً مع القراءة ومع قول المبرّد المحتجّ بها.

١٩- جمع فَعل وفِعال على فُعُل :

قال المبرّد:"وقد يجيء من الأبنية المتحركة والساكنة من الثلاثة جمعٌ على فُعل، وذلك قولك: فرس وَرد، وخيل وُرد، ورجل نَطٌّ وقوم نُطٌّ وتقول: سَقف وسُقف وإن شئت حرّكت؛ كما قال الله عز وجل:﴿ لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا ﴾[4]. وقالوا: رَهن ورُهُن وكان أبو عمرو يقرؤها :" فَرُهُنٌ مقبوضةٌ "[5]ويقول: لا أعرف الرِّهان إلا في الخيل، وقد قرأ غيره: "فرهانٌ مقبوضةٌ"[6]فجاء بقراءة أبي عمرو حجة على الجمع (فُعُل) من فِعال، مشيراً بالآية الأخرى لاحتمال الإفراد، مثلما جاء في كتب لاحقة أشرت لها في بحث سابق بالقول:" في كلام الأزهري عن الفراء أن رُهن جمع رِهان، وعن غيره أنها مفرد كسَقف وسُقف ، ورهان جمع رُهن ، وروي المنذري مسنداً ليونس : " الرَّهن والرُّهن والرِّهان واحد، والرَّهن في الرِّهان أكثر، والرِّهان في الخيل أكثر"[7]، وقال ابن خالويه:" هما جمعان، فَرَهْنٌ ورهانٌ كبحر وبحار، وأما رُهُن فقال أهل الكوفة إن رهاناً جمع رَهْن، ثم جمع الرهان

---

(1) وردت (ظلمات) ٢٣مرة في القرآن الكريم في ١٣سورة، منها سورتان فيهما (في الظلمات): الأنعام: الآيتان (٣٩، ١٢٢)، والأنبياء: الآية (٨٧).

(2) المبرّد : المقتضب،١/ ٤٧٤.

(3)"وعن الحسن (ظلمات)بالسكون حيث وقع" (البنّا الدمياطيّ: إتحاف فضلاء البشر،١٣٠)، وفي البحر المحيط لأبي حيّان:"وقرأ قوم بفتحها"١/ ٨٠.

(4) سورة الزخرف: الآية (٣٣).

(5) من قوله تعالى في سورة البقرة: الآية (٢٨٣) ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾ قرأ ابن كثير وأبو عمرو (رُهُن) بضمتين، وروي عنهما بإسكان الهاء، وقرأ الباقون(رِهان)(ابن مجاهد: السبعة ،ص١٩٤).

(6) المبرّد : المقتضب،١/ ٤٨١.

(7) الأزهري : معاني القراءات : ٦٧ .

رُهناً وهو جمع جمع"[1]، واختصار الأزهري وابن خالويه هنا أضرَّ بما قالاه، وجعل بعضه ينقض بعضاً كقول ابن خالويه (كبحر وبحار) فبحر ليست جمعاً ليستشهد علي أنها جمعان"[2]، فمع وجود خلاف في كون رُهُن جمعاً أو مفرداً فإن احتجاج المبرّد صحيح، ويتضح فيه تسليمه بالقراءة.

٢٠- (إنْ) الخفيفة والمخفّفة من الثقيلة:

من مسائل (إنْ) التي لا يكاد يخلو منها كتاب من كتب النّحو - قال المبرّد:"ومن رأى النصب بها أو بالمفتوحة مع التخفيف قال: هما بمنزلة الفعل، فإذا خففتا كانتا بمنزلة فعل محذوف منه، فالفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً. فذلك قولك: لم يك زيداً منطلقاً، فعمل عمله والنون فيه. والأقيس الرفع فيما بعدها، لأن (إنَّ) إنما أشبهت الفعل باللفظ لا بالمعنى، فإذا نقص اللفظ ذهب الشبه. ولذلك الوجه الآخر وجهٌ من القياس كما ذكرت لك. وكان الخليل يقرأ:"*إنْ هذان لساحران*"[3]، فيؤدِّي خطّ المصحف ومعنى (إنّ) الثقيلة في قراءة ابن مسعود:"إنَّ ذان لساحران""[4].

وما نسبه للخليل هو ما قرأ به حفص عن عاصم، وهو الذي غلب في المصاحف المطبوعة، ومع أنّه لم يذكر قراءة أبي عمرو :"*إنَّ هذين لساحران*" إلا أنها ليست موضع خلاف ففيها الحرف المشبَّه بالفعل بحروفه الثلاثة، فهو عامل لا محالة وعمله ظاهر فيها، وكما

---

(1) ابن خالويه : إعراب القراءات السبع وعللها ، ١/ ١٠٥.

(2) محمد أبو القاسم حسن :الاحتجاج للقراءات، ص٤١٠.

(3) من قوله تعالى في سورة طه: ﴿ قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ ﴿٦٣﴾ ﴾ والقراءة التي نسبها للخليل قراءة حفص عن عاصم، قال ابن الجزريّ:"واختلفوا في (قالوا إن) فقرأ ابن كثير وحفص بتخفيف النون وقرأ الباقون بتشديدها، (واختلفوا) في (هذان) فقرأ أبو عمرو (هذين) بالياء وقرأ الباقون بالألف وابن كثير على أصله في تشديد النون".(النّشر: ٢/ ٣٢١).

4المبرّد : المقتضب،١/ ٦٢٣.

تقدّم فإن قراءة أبي عمرو هي الغالبة عند البصريين في زمن المبرّد ، وتسليمه بقراءة ابن مسعود بتشديد نون (إنّ) وإيراد ذان بعدها بالألف يشير لتسليمه بالقراءة الغالبة في العشر : "*إنَّ هذان لساحران*" التي تعددت فيها التوجيهات والتأويلات التي لم يدخل فيها المبرّد.

خلاصة كمية في مسائل الأسماء :

عدد المسائل	عدد الآيات	ما وافق فيه المبرد القراءات	ما فضّل فيه إحدى القراءات	ما صرّح فيه بتلحين القراءة
٩	١١	٨ (٧٣٪)	١ (٩٪)	٢ (١٨٪)

خلاصة كمية لمجموع مسائل الأفعال والأسماء :

عدد المسائل	عدد الآيات	ما وافق فيه المبرد القراءات	ما فضّل فيه إحدى القراءات	ما صرّح فيه بتلحين القراءة
٢٠	٣٠	١٩(٦٣٪)	٦ (٢٠٪)	٥ (١٧٪)

خاتمة:

تقدّم بيان أنّ المبرّد اتُّهم بالهجوم على القراءات القرآنية، وعدم الأخذ بها في التقعيد، وتغليط وتضعيف ما أورده منها، وأنه يرى أن القراءة تؤخذ بالرأي، فعمدَ الباحث لاستلال القراءات التي وردت في الجزأين الأولين من كتابه (المقتضب) حيث بلغت ثلاثين موضعاً في عشرين مسألة مقسمة على نوعي الكلمة من أفعال وأسماء لعدم ورود قراءات في الحروف في الجزأين(١) وتركَ نصَّه يحاور من سبقه ومن لحقه في موضوع المسألة، مع اختبار مقال من

(1)في القراءات عامة مواضع اختلفت قراءات الحروف فيها ، مثل القراءات في الحرف (من) وفي حروف النصب والجزم وغيرها.

أخذوا عليه في المسائل التي فيها خلاف بيّن لتقويم ما قيل عنه عبر هذه المحاورة بين رأيه وآراء الآخرين، ومن جمع الآراء هذه في كلّ مسألة وجدها لباحث في هذه المسائل يأخذ بالقراءات المتواترة والشاذّة محتجاً بها في قواعده ومحتجّاً لها، وخرج بالنتائج التالية:

١/ استشهد المبرّد بالقراءة محتجًّا لها في ثلثي ما أورده، وأخّر بعض القراءات في القياس مع قبولها في سدس ما أورده، ووصف بعض القراءات باللّحن وبعضها بالغلط في أقل من سبع ما أورده، محتكماً للآيات القرآنية في كثير من القواعد بما قارب ثلاثمائة آية ، ومئات الشواهد الشعرية التي تؤكّد أنّ القاعدة وليدة استقراء، فلا يصحّ وصفه بتصور القاعدة النحوية قبل استقراء المادة اللغوية.

٢/ عدم صحّة الاتهام للمبرّد وقومه البصريين بإبعادهم القراءات عن مجال الدراسة النحوية، بل ظهر اعتمادهم لها في التقعيد منفردة أحياناً (المسائل١، ٥، ٦، ١١، ١٥، ١٧)،وفي التأكيد على قاعدة أو شرحها (المسائل ٤، ١٨، ١٩)،وفي التماس وجوه للقراءة عند المفاضلة (المسائل٣، ٨، ٩، ١١ب-ت، ١٦، ٢٠).

٣/ لم يحمل المبرّد لواءً للهجوم على القراءات كما وصفه محمد عبد الخالق عضيمة، بل إنّ ما وصفه بلحن أو خطأ (المسائل ٢، ١٠، ١١أ، ١٢، ١٤)شاركه فيه قرّاء ومفسرون، ونحاة من مختلف المدارس بدءًا من الكسائيّ والفرّاء زعيمي مدرسة الكوفة التي ظلّ مهاجمو المبرّد وأضرابه ينزهونها عن الحديث في القراءات.

٤/ للمبرّد عبارات في المسائل التي لحّن فيها القراءة أو غلّطها لا تناسب القرآن وقرّاءه مثل وصف نافع بقلة العلم كما فعل شيخه المازنيّ ، ولا يشفع له ما شرّحته المسائل من بعض مسوِّغات رأيه.

٥/ لم يظهر في المسائل أي إشارة أو تلميح من المبرّد بأنّ القراءة تؤخذ بالرأي.

وأقول في الختام بأنَّ التقويم الموضوعي هو الأساس السليم لنقد تراثنا النّحويّ من أجل ترقية أهل العربية فيه وجعله قريباً سهل التناول لطالبيه منهم ومن غيرهم ، والقرآن بقراءاته خير زاد، دون أن نترك ما في تراثنا العربيّ الوافر شعراً ونثراً ، وما في كتب الأوّلين واستنباطهم العلميّ الذي كلَّما تعمّقنا في درسه وجدناه أروع وأدق مما كنّا نتصوره، فالقرآن لا يمنع أن نأخذ من غيره، والدعوة للاقتصار على القرآن وقراءاته دعوة قاصرة، فمن الأساليب والأدوات ما لم يرد في القرآن، فكم أداة للنداء- مثلاً - وكم ورد منها في القرآن؟، والله الهادي للسبيل.